مجلة وعي للعلوم الإنسانية

العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ٢٦٤٤-٢٦٥٨

مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities

ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

التّنْبِيهاتُ النَّحْوِيَّةُ في أَوْضَحِ المَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مالِكٍ

جَمْعًا ودِرَاسَةً

Grammatical Notes on the Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah

Collection and Study

م. م. هيمن غفور أحمد سمين

جامعة تكريت/ كلية التربية طوز خورماتو

قسم اللغة العربية

hemnghafour@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: (التّنْبِيهات، أَوْضَح المَسَالِك، ابن مالِكٍ، أَلْفِيّة)

الملخص

هذا بَحثٌ لَطِيفٌ عُنِيَ فيهِ كاتِبُهُ بذِكْرِ التّنْبِيهاتِ النّحْوِيّةِ التي ذَكَرَها ابنُ هِشامٍ الأَنْصَارِيُّ في شَرْحِهِ علَى الأَلفِيّةِ المُسَمّى(أَوْضَحَ المَسَالِكِ إِلَى أَلفِيّةِ ابنِ مالِكٍ)، وقَدْ وَضَعَ أَوّلًا تَمْهِيدًا ذَكَرَ فِيهِ مَعْنَى التّنْبِيهِ في كلامِ العَرَبِ، وكذا الكُتُبَ التي أَلّفَها عُلماءُ النحوِ في التّنْبِيهاتِ، ثُمّ انْتَقَلَ إِلَى الحَدِيثِ عَنِ التّنْبِيهاتِ النّحْوِيّةِ في الشَّرْحِ المَذْكُورِ، واخْتارَ مِنْها أَرْبَعَةً، الأَوّلُ في الضّمِيرِ المُسْتَتِرِ مِن حَيْثُ جَوازُهُ ووُجُوبُهُ، والثّاني في الفاعِلِ والمَفْعُولِ حالَ كَونِهما ضَمِيرَيْنِ، ولا حَصْرَ في أَحَدِهِما، والثّالِثُ في الحالِ إِذا وَقَعَتْ جامِدَةً مُؤَوّلَةً بِالمُشْتَقّ وغَيْرَ مُؤَوّلَةٍ بِالمُشْتَقّ، والرّابِعُ

في(حَبَّذَا) مِن أَسَالِيبِ المَدْحِ، وأَخِيرًا وَضَعَ خاتِمَةً ذَكَرَ فيها أَهَمَّ النّتائِجِ التي تَوَصّلَ إِلَيْها في البَحْثِ، وبِاللّهِ التّوْفِيقُ.

Keywrds:

(alerts, clearest paths, Ibn Malik, Alfiyyah)

Abstract

This is a pleasant study in which the author focuses on the grammatical points mentioned by Ibn Hisham al-Ansari in his commentary on the Alfiyya, entitled "The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyya." He begins with an introduction explaining the meaning of "pointing out" in classical Arabic, as well as the books written by grammarians on this subject. He then proceeds to discuss the grammatical points found in the aforementioned commentary, selecting from them... Four: The first is regarding the hidden pronoun in terms of its permissibility and obligation; the second is regarding the subject and object when they are two pronouns, and there is no restriction on one of them; the third is regarding the circumstantial qualifier when it occurs as a fixed word interpreted as a derivative and not interpreted as a derivative; the fourth is regarding (how excellent) among the styles of praise; and finally, he included a conclusion in which he mentioned the most important results that he reached in the research. And with God is success.

التّمْهِيدُ

وفِيهِ مَبْحَثَانِ:

المَبْحَثُ الأَوّلُ: مَعْنَى(التّنْبِيهِ) في كلامِ العَرَبِ:

أَمّا لُغَةً: فهُو الدّلالَةُ عَمَّا غَفَلَ عَنْهُ المُخَاطَبُ، وأَمّا اصْطِلاحًا: فهُو ما يُفْهَمُ مِن مُجْمَلٍ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ، وذلِكَ إِعْلامًا بِما في ضَمِيرِ المُتَكَلِّمِ للمُخَاطَبِ(١).

المَبْحَثُ الثّانِي: الكُتُبُ التي أَلّفَها عُلَماءُ النّحْوِ في التّنْبِيهاتِ:

(١) ينظر: التعريفات ص٦٧.

لَمْ أَعْثُرْ علَى مُؤَلّفٍ مُسْتَقِلٍّ في التّنْبِيهاتِ النّحْوِيّةِ فِيمَا بَحَثْتُ عَنْهُ؛ فإنَ العادَةَ جَرَتْ عِنْدَ النّحْوِيِّينَ أَنْ يَذْكُرُوهَا في شُرُوحاتِهِم، ولا سِيّمَا في خَاتِمَةِ الكلامِ علَى البابِ أَوِ الفَصْلِ، وما سَيَأْتِي مِنهَا في كلامِ ابنِ هِشامٍ في(أَوْضَحِ المَسَالِكِ) كُلُّهُ كانَ في خاتِمَةِ الكلامِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مُرادَ ابنِ مالِكٍ في نَظْمِهِ، وهذا أَوَانُ الشُّرُوعِ في المَقْصُودِ، فأَقُولُ، وبِاللهِ التّوْفِيقُ:

أَمّا التّنْبِيهُ الأَوّلُ فقَد رَدّ فيهِ علَى ابنِ مالكٍ وابنِ يَعِيشَ وغَيرِهِما في تَقْسِيمِهما للضّمِيرِ المُسْتَتِرِ إِلَى مُسْتَتِرٍ جوَازًا ومُسْتَتِرٍ وُجُوبًا، بِأَنّ الاسْتِتارَ في نَحْوِ(زَيْدٌ قامَ) واجِبٌ؛ فإِنَّهُ لا يُقالُ: "قامَ هُوَ" علَى الفاعِلِيَّةِ، وأَمَّا(زَيْدٌ قامَ أَبُوهُ)، أَوْ(ما قامَ إِلَّا هُوَ) فتَرْكِيبٌ آخَرُ، ثُمّ ذَكرَ أَنّ التَّحْقِيقَ أَنْ يُقالَ: يَنْقَسِمُ العامِلُ إِلى ما لا يَرْفَعُ إِلَّا الضَّمِيرَ المُسْتَتِرَ، نَحْوُ(أَقُومُ)، وإِلى ما يَرْفَعُهُ وغَيْرَهُ، نَحْوُ(قامَ)"[(١)].

واعْتِراضُهُ إِنّما هو في المُسْتَتِرِ جَوَازًا، بِدَلِيلِ أَنّ المِثالَ الذي اعْتَرَضَ عَلَيهِ، وهو جُمْلَةُ(زَيْدٌ قامَ)؛ إِذِ الضّمِيرُ في الفِعْلِ هُنا مُسْتَتِرٌ جَوَازًا لا وُجُوبًا، فهُو يُرِيدُ أَنّ اسْتِتارَهُ هُنا واجِبٌ لا جَائِزٌ. هذا الظّاهِرُ مِن كلامِهِ، ووَجْهُ اعْتِراضِهِ أَنّهُ فَهِمَ مِن قَولِ ابنِ مالِكٍ وابنِ يَعِيشَ في تَعْرِيفِ الضّمِيرِ المُسْتَتِرِ أَنّ أَحَدَهُما يَخْلُفُهُ في تَأْدِيَةِ مَعْناهُ، وهذا لَيْسَ مُرادَهُما وإِنّمَا مُرادُهُما أَنّ أَحَدَهُما يَخْلُفُ المُسْتَتِرَ جَوَازًا في رَفْعِ العامِلِ إِيّاهُ وإِنْ لَمْ يَكُنِ المَعْنَى واحِدًا، وبِهَذا يُجَابُ عن اعْتِرَاضِهِ، ويَصِيرُ مُوافِقًا لِمَا ذَكَرَ هو نَفْسُهُ أَنّهُ التَّحْقِيقُ[(٢)]، وهذا ما قَرّرَهُ الآلُوسِيُّ(ت١٢٧٠هـ) قالَ: "فَمَعْنَى وُجُوبِ الاسْتِتارِ وجَوَازِهِ عِندَهُم وُجُوبُ كَوْنِ المَرفُوعِ بِالعامِلِ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا وجَوَازُهُ، لا وُجُوبُ كَوْنِ الاسْتِتارِ في الضّمِيرِ المُسْتَتِرِ

(٢) ٨١/١.

(١) ينظر: عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك٨٢،٨١/١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك١٠٤/١.

واجِبًا وجائِزًا؛ إِذْ لَيْسَ لَنا ضَمِيرٌ مُتّصِفٌ بِالاسْتِتارِ يَجُوزُ ظُهُورُهُ عَلى ما لا يَخْفَى، فاعْتِراضُ المُصَنِّفِ في التَّوْضِيحِ عَلَيهِم بِأَنَّ ما فيهِ البارِزُ تَرْكِيبٌ آخَرُ غَيْرُ ما فيهِ المُسْتَتِرُ غَفْلَةٌ عَن المُرادِ مِن كلامِهِم وحَمْلٌ لهُ عَلى خِلافِ مَرَامِهِم"(١)، واللهُ أَعْلَمُ.

وأَمّا التّنْبِيهُ الثّانِي ففِي الفاعِلِ والمَفْعُولِ حالَ كَوْنِهما ضَمِيرَيْنِ، ولا حَصْرَ في أَحَدِهِما، فذَكَرَ أَنّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ تَقْدِيمُ الفاعِلِ، نَحْوُ(ضَرَبْتُهُ)، وأَمّا إِذا كانَ المُضْمَرُ أَحَدَهُما، فإِنْ كانَ مَفْعُولًا فذَكَرَ أَنّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ وَصْلُهُ وتَأْخِيرُ الفاعِلِ، نَحْوُ(ضَرَبَنِي زَيْدٌ)، وإِنْ كانَ فاعِلًا وَجَبَ وَصْلُهُ وتَأْخِيرُ المَفْعُولِ، أَو تَقْدِيمُهُ عَلى الفِعلِ، نَحْوُ(ضَرَبْتُ زَيْدًا، وزَيْدًا ضَرَبْتُ)، ثُمّ ذَكَرَ أَنّ كلامَ ابنِ مالِكٍ في النّظْمِ يُوهِمُ امْتِناعَ التَّقْدِيمِ؛ لِأَنَّهُ –علَى ما ذَكَرَ هو– سَوَّى بَيْنَ هذهِ المَسْأَلَةِ ومَسْأَلَةِ (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، والصَّوابُ ما ذَكَرَهُ هو نَفْسُهُ(٢).

وكلامُهُ ظاهِرٌ لا إِبْهامَ فيهِ، فمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ(زَيْدًا ضَرَبْتُ) كما لا يَجُوزُ(عِيسَى ضَرَبَ مُوسَى) بِتَقْدِيمِ المَفْعُولِ عَلى الفِعْلِ، والصَّوَابُ جَوَازُهُ؛ إِذْ لا لَبْسَ، وأَمّا(عِيسَى ضَرَبَ مُوسَى) فمُمْتَنَعٌ؛ لِئَلّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ(عِيسَى) مُبْتَدَأٌ، وأَنَّ الفِعْلَ مُتَحَمِّلٌ لِضَمِيرِهِ، وأَنَّ(مُوسَى) مَفْعُولٌ. هذا ما أَرَادَهُ ابنُ هِشامٍ في هذهِ المَسْأَلَةِ(٣).

---

(٢) حاشية شرح القطر ص١٨٧.

(١) ١٢٠/٢.

(٢) ينظر: التصريح٤١٩/١.

وخالَفَ في ذلكَ ابنُ الحَاجِّ(ت٦٤٧هـ) فأَجازَ تَقْدِيمَ المَفْعُولِ والحالَةَ هذهِ، مُحْتَجًّا بِأَنَّ العَرَبَ تُجِيزُ تَصْغِيرَ(عُمَرَ وعَمْرٍو) عَلى(عُمَيْرٍ) وبِأَنَّ الإِجْمالَ مِن مَقَاصِدِ العُقَلاءِ، وبِأَنَّهُ يَجُوزُ(ضَرَبَ أَحَدُهُما الآخَرَ)، وبِأَنَّ تَأْخِيرَ البَيَانِ إِلَى وَقْتِ الحاجَةِ جائِزٌ عَقْلًا وشَرْعًا، وبِأَنَّهُ قَد نَقَلَ الزَّجَّاجُ أَنَّهُ لا اخْتِلافَ في أَنَّهُ يَجُوزُ في نَحْوِ{فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ} أَنْ تَكُونَ(تِلْكَ) اسمَ(زالَ)، و(دَعْوَاهُم) الخَبَرُ، والعَكْسُ[١]، واللهُ أَعْلَمُ.

وأَمّا التّنْبِيهُ الثّالِثُ فقَد ذَكَرَ فيهِ أَنّ أَكْثَرَ ما يَرِدُ مِن أَوْصافِ الحالِ أَنْ تَدُلَّ عَلى تَشْبِيهٍ، نَحْوُ (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)، أَيْ: شُجَاعًا، وعَلى مُفَاعَلَةٍ، نَحْوُ(بِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ)، أَيْ: مُتَقَابِضَيْنِ، وعَلى تَرْتِيبٍ، نَحْوُ(ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا)، أَيْ: مُتَرَتِّبِينَ، حَيْثُ تَقَعُ فيها جامِدَةً مُؤَوَّلَةً بِالمُشْتَقِّ، وكذَا أَنْ تَكُونَ دالَّةً عَلى سِعْرٍ، نَحْوُ(بِعْتُهُ مُدًّا بِكذَا)، حَيْثُ تَقَعُ فيها جامِدَةً غَيْرَ مُؤَوَّلَةٍ بِالمُشْتَقِّ، وأَنّ ذلكَ يَدُلُّ عَلَيْهِ قولُ ابنِ مالكٍ في النّظْمِ:

وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ[٢]

ثُمَّ إِنّ الكَثْرَةَ في التّسْعِيرِ مِن قولِ النّاظِمِ المُتَقَدِّمِ هَل يُقاسُ عَلَيْها أَوْ لا؟ لَيْسَ فيهِ تَصْرِيحٌ بِذلِكَ، والظّاهِرُ أَنّها مَقِيسَةٌ[٣]، والسِّعْرَ نَفْسَهُ هَلْ يُؤَوَّلُ بِالمُشْتَقِّ أَوْ لا؟ ظاهِرُ النّظْمِ يَقْتَضِي أَنّ الدّالّ عَلى السِّعْرِ لَيْسَ داخِلًا فيمَا يُؤَوَّلُ بِالمُشْتَقِّ، ولَيْسَ كذلِكَ، بَلْ هو مِنْهُ، وعُذْرُ النّاظِمِ أَنّهُ جَعَلَهُ مِن بابِ عَطْفِ

(١) ينظر: حاشية ابن حمدون١/٢١٥، وشرح الأشموني١/٤٠٣.
(٢) ٢/٢٦١,٢٦٢,٢٦٣.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٤٣١.

العامِّ علَى الخاصِّ[١]، فَلا يَرِدُ قَوْلُ الأُشْمُونِيِّ(ت٩٠٠هـ): "قَدْ ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُ: "وَفِي –مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ" مِن عَطْفِ العامِّ علَى الخاصِّ؛ إِذْ ما قَبْلَهُ مِن ذلِكَ خِلَافًا لِمَا في التَّوضِيحِ"[٢]؛ فظاهِرُ النَّظْمِ يَقْتَضِي عَدَمَ دُخُولِهِ فيهِ، كمَا لا يَخْفَى، واللهُ أَعْلَمُ.

وأَمَّا التَّنْبِيهُ الرَّابِعُ فقَد ذَكرَ فيهِ أَنَّهُ إِذا قِيلَ: حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ في حاءِ الفِعْلِ(حَبَّ) الفَتْحُ والضَّمُّ، وأَنَّهُ مِن بابِ(فَعُلَ)، وقَد ذَكرَهُ قَبْلَ ذلكَ، وأَمَّا إِذا قِيلَ: حَبَّذَا، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ فَتْحُ الحاءِ إِنْ جُعِلَتَا كالكلِمَةِ الواحِدَةِ[٣].

فأَصْلُ(حَبَّ): حَبُبَ، علَى وَزْنِ(فَعُلَ) بِضَمِّ العَيْنِ، وهو قَوْلُ الفَرَّاءِ(ت٢٠٧هـ) أَيْ: صارَ حَبِيبًا، وأَمَّا ما ذَكَرَهُ مِن جَوَازِ فَتْحِ حاءِ(حَبَّ) وضَمِّهِ، فذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ(ت٥٣٨هـ) أَنَّهُما لُغَتانِ[٤].

وقَد ذَكَرَ ابنُ مالكٍ في شَرْحِ الكافِيَةِ الشَّافِيَةِ أَنَّ الأَصْلَ الفَتْحُ[٥]، وأَمَّا قَوْلُهُ في النَّظْمِ:

"وَمَا سِوَى(ذَا) ارْفَعْ بِـ(حَبَّ)، أَوْ فَجُرَّ بِالبَا، وَدُونَ(ذَا) انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ"[٦]

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٩٥/٢، شرح المكودي على الألفية ص١٣٤، وشرح ابن طولون على الألفية ٤٠٦/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٨٣/١.
(٢) شرح الأشموني على الألفية ٦/٢.
(٣) ٢٥٦/٣.
(٤) ينظر: المفصل ص٣٦٤.
(٥) ١١١٨/٢.
(٦) ص٢٤٥.

فلَيْسَ فيهِ ما يَدُلُّ علَى أَنَّ الضَّمَّ أَكْثَرُ مِن الفَتْحِ، لكِنْ ذَكَرَ الشّاطِبِيُّ أَنَّ الضَّمَّ أَكْثَرُ مِن الفَتْحِ، وأَنَّهُ مِمَّا غَلَبَ فيهِ الفَرْعُ الأَصْلَ[١]، وقالَ الفارِضِيُّ(ت٩٨١هـ): "وحَيْثُ كانَ الفاعِلُ غَيْرَ لَفْظِ (ذا) فيَجُوزُ ضَمُّ الحاءِ وفَتْحُها، والضَّمُّ كثِيرٌ في كلامِهِم، ولا يَلْزَمُ مِن كَوْنِهِ كثِيرًا أَنْ يَكُونَ الفَتْحُ أَقَلَّ"[٢]، وكلامُهُ مُوافِقٌ لِظاهِرِ النَّظْمِ، وإِنْ قِيلَ: (حَبَّذَا) فذَكَرَ ابنُ هِشامٍ أَنَّ فَتْحَ حائِها واجِبٌ إِنْ جُعِلَتْ كالكلِمَةِ الواحِدَةِ، أَيْ بِالتَّرْكِيبِ، فهُما قَدْ رُكِّبَا، وصارَا اسْمًا واحِدًا مَرْفُوعًا بالابْتِداءِ، وهُو مَذْهَبُ الأَكْثَرِينَ، ونُسِبَ إِلَى الخَلِيلِ بنِ أَحْمَدَ وسِيبَوَيْهِ، أَوْ رُكِّبَا، وصارَا فِعْلًا، والمَخْصُوصُ هو الفاعِلُ، وهُو مَذْهَبُ قَوْمٍ، مِنْهُمُ الأَخْفَشُ، فإِنْ أُبْقِيا علَى أَصْلِهِما بِلا تَرْكِيبٍ جازَ في الحاءِ الوَجْهانِ: الضَّمُّ والفَتْحُ، وهُو مَذْهَبُ جَماعَةٍ، مِنْهُمُ الفارِسِيُّ وابنُ خَرُوفٍ(ت٦٠٩هـ) ونُسِبَ إِلَى الخَلِيلِ بنِ أَحْمَدَ وسِيبَوَيْهِ[٣]، واللهُ أَعْلَمُ.

الخاتِمَةُ

في نِهايَةِ بَحْثِي هذا تَوَصَّلْتُ إلى النّتائِجِ الآتِيَةِ:

١- التّنْبِيهُ في اللُّغَةِ: هو الدِّلالَةُ عَمَّا غَفَلَ عَنْهُ المُخاطَبُ، وفي الاصْطِلاحِ: ما يُفْهَمُ مِن مُجْمَلٍ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ، إِعْلامًا بِما في ضَمِيرِ المُتَكَلِّمِ للمُخاطَبِ.

٢- لَمْ أَعْثُرْ علَى مُؤَلَّفٍ مُسْتَقِلٍّ في التّنْبِيهِ النّحْوِيِّ، فِيمَا بَحَثْتُ عَنْهُ، وإِنّما العادَةُ جَرَتْ أَنْ يُذْكَرَ التّنْبِيهُ في نِهايَةِ الكلامِ علَى الفَصْلِ، أَوِ البابِ.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٥٦٥/٤.

(٢) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ١٣٣/٣.

(٣) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١٠٥/٣، وارتشاف الضرب ص٢٠٥٩، ٢٠٦٠.

٣- جَمَعْتُ ودَرَسْتُ أَرْبَعَةَ تَنْبِيهاتٍ نَحْوِيَّةٍ مِمَّا ذَكَرَها ابنُ هشامٍ في(أَوْضَحِ المَسَالِكِ):

أَمَّا الأَوَّلُ ففِي الضَّمِيرِ مِن حَيْثُ الاسْتِتارُ وفِيهِ اعْتَرَضَ علَى ابنِ يَعِيشَ وابنِ مالِكٍ وغَيْرِهِما تَقْسِيمَهُم للضَّمِيرِ علَى قِسْمَيْنِ: مُسْتَتِرٍ جَوازًا، ومُسْتَتِرٍ وُجُوبًا، فهُو يَرَى أَنَّ الضَّمِيرَ في نَحْوِ(زَيْدٌ قامَ) مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا لا يُمْكِنُ إِظْهارُهُ وهو كذلكَ، وابنُ يَعِيشَ وابنُ مالِكٍ وغَيرُهُما يَرَوْنَ ذلكَ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ فَهِمَ مِن كلامِهِما في تَعْرِيفِ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ أَنَّ أَحَدَهُما يَخْلُفُهُ في تَأْدِيَةِ مَعْناهُ، ولَيْسَ هذا مُرادَهُما، بَلْ مُرادُهُما أَنَّ أَحَدَهُما يَخْلُفُ المُسْتَتِرَ جَوَازًا في رَفْعِ العامِلِ إِيَّاهُ، وإِنْ لَمْ يَكُنِ المَعْنَى واحِدًا، وأَمَّا الثّانِي ففِي الفاعِلِ والمَفْعُولِ إِذا كانا ضَمِيرَيْنِ ولا حَصْرَ في أَحَدِهِما، وفِيهِ ذَكَرَ أَنَّ كلامَ ابْنِ مالِكٍ في النَّظْمِ يُوهِمُ امْتِنَاعَ تَقْدِيمِ المَفْعُولِ علَى الفِعْلِ، نَحْوُ(زَيْدًا ضَرَبْتُ)؛ لِأَنَّهُ سَوَّى بَيْنَ مَسْأَلَتَيْ(ضَرَبْتُ زَيْدًا) و(ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) في وُجُوبِ تَأْخِيرِ المَفْعُولِ فيهِما عَنِ الفاعِلِ، فمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ (زَيْدًا ضَرَبْتُ) كما لا يَجُوزُ(عِيسَى ضَرَبَ مُوسَى) بِتَقْدِيمِ المَفْعُولِ علَى الفِعْلِ، والصَّوَابُ جَوَازُ نَحْوِ(زَيْدًا ضَرَبْتُ)؛ إِذْ لا لَبْسَ، وامْتِنَاعُ نَحْوِ(عِيسَى ضَرَبَ مُوسَى) لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ(عِيسَى) مُبْتَدَأٌ، وأَنَّ الفِعْلَ مُتَحَمِّلٌ لِضَمِيرِهِ، وأَنَّ(مُوسَى) مَفْعُولٌ، وأَمَّا الثّالِثُ ففِي الحالِ، فذَكَرَ أَنَّ أَكْثَرَ ما يَرِدُ مِن أَوْصافِها أَنْ تَدُلَّ علَى التَّشْبِيهِ، وعلَى المُفَاعَلَةِ، وعلَى التَّرْتِيبِ، حَيْثُ تَقَعُ فيها جامِدَةً مُؤَوَّلَةً بِالمُشْتَقِّ، وكذَا أَنْ تَكُونَ دالَّةً علَى سِعْرٍ، حَيْثُ تَقَعُ فيها جامِدَةً غَيْرَ مُؤَوَّلَةٍ بِالمُشْتَقِّ، وأَمَّا الرّابِعُ ففِي أُسْلُوبِ المَدْحِ(حَبَّذَا) فذَكَرَ أَنَّهُ إِذا قِيلَ: حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ، فإِنَّهُ يَجُوزُ في حائِهِ الفَتْحُ والضَّمُّ، وإِذا قِيلَ: حَبَّذَا، فَفَتْحُ الحاءِ واجِبٌ، إِنْ جُعِلَتَا كالكلِمَةِ الواحِدةِ.

٤- تَلَخّصَ أَنّ ابنَ هِشامٍ في تَنْبِيهاتِهِ النّحْوِيّةِ تِلكَ تارَةً قَصَدَ بها الاعْتِراضَ علَى غَيْرِهِ مِن النُّحَاةِ، وذلكَ في التّنْبِيهَيْنِ الأَوّلِ والثّانِي، وتارَةً قَصَدَ بها مُجَرّدَ التّنْبِيهِ، وذلكَ في التّنْبِيهَيْنِ الثّالِثِ والرّابِعِ، واللهُ أَعْلَمُ.

ثَبَتُ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب(عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ٢٠٠٨م – ١٤٢٩هـ.

- التصريح بمضمون التوضيح، تأليف: الشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي(ت١٣١٦هـ)، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر – بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تأليف: الخضري(ت١٢٨٧هـ)، تح: تركي فرحان المصطفى، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

- حاشية شرح القطر في علم النحو، تأليف: الآلوسي، أبي الثناء(ت١٢٧٠هـ)، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر، ط٢، دار نور الصباح – تركيا – مديات، ٢٠١١م.

- الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك، تأليف: ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد المحسن بن محمد القاسم، ط٤، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م.

- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن طولون(ت٩٥٣هـ)، تح: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: الأشموني(ت٩٠٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تأليف: شمس الدين الفارضي(ت٩٨١هـ)، تح: أبي الكميت محمد مصطفى الخطيب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

- شرح الكافية الشافية، تأليف: ابن مالك الطائي(ت٦٧١هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تأليف: عبد الرحمن المكودي(ت٨٠٧هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية – بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، تأليف: محمد عبد العزيز النجار، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٣م – ١٣٩٣هـ.

- عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ٢٠٠٨م – ١٤٢٩هـ.

- كتاب التعريفات، تأليف: الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط١، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

- المفصل في صنعة الإعراب، تأليف: الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تأليف: الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، تح: مجموعة محققين وهم: ج١/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين(ت١٤٣٦هـ)،ج٢، ج٨، ج٩/ د. محمد إبراهيم البنا، ج٣/ د. عياد بن عيد الثبيتي، ج٤/ د. محمد إبراهيم البنا/ د. عبد المجيد قطامش، ج٥، ج٦/ د. عبد المجيد قطامش، ج٧/ د. محمد إبراهيم البنا، د. سليمان بن إبراهيم العايد، د. السيد تقي، ط١، الناشر:

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

List of sources and references

- Irtishaaf Al-Darb Min Lisan Al-Arab, authored by: Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad, 1st edition, Al-Khanji Library – Cairo, 1418 AH - 1998 AD.

- The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyya, authored by: Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), with it the book (The Traveler's Guide to the Verification of The Clearest Paths), authored by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid (d. 1392 AH), Al-Asriyya Library, Sidon - Beirut, 2008 AD - 1429 AH.

- The statement of the content of the clarification, authored by: Sheikh Khalid Al-Azhari (d. 905 AH), edited by: Muhammad Basil Ayoun Al-Sud, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah - Beirut, 1421 AH - 2000 AD.

- Clarifying the aims and paths by explaining Ibn Malik's Alfiyya, authored by: Ibn Umm Qasim Al-Muradi (d. 749 AH), edited by: Abdul Rahman Ali Suleiman, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1428 AH - 2008 AD.

- Ibn Hamdun's commentary on Al-Makudi's explanation (d. 1316 AH), supervised by: Research and Studies Office, Dar Al-Fikr – Beirut – Lebanon, 1424 AH - 2003 AD.

- Al-Khadri's commentary on Ibn Aqil's explanation, authored by: Al-Khadri (d. 1287 AH), edited by: Turki Farhan Al-Mustafa, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah – Beirut, 1419 AH - 1998 AD.

- Commentary on the Explanation of Al-Qatr in the Science of Grammar, authored by: Al-Alusi, Abu Al-Thana' (d. 1270 AH), reviewed and edited by: Fouad Nasser, 2nd edition, Dar Noor Al-Sabah – Turkey – Midyat, 2011 AD.

- Summary of Grammar, Alfiyya of Ibn Malik, authored by: Ibn Malik (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul Mohsen bin Muhammad Al-Qasim, 4th edition, 1442 AH - 2021 AD.

- Ibn Tulun's commentary on Ibn Malik's Alfiyya, authored by: Ibn Tulun (d. 953 AH), edited by: Dr. Abdul Hamid Jassim Muhammad Al-Fayyad Al-Kubaisi, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya – Beirut, 1423 AH - 2002 AD.

- Al-Ashmuni's commentary on Ibn Malik's Alfiyya, entitled: The Path of the Seeker to Ibn Malik's Alfiyya, authored by: Al-Ashmuni (d. 900 AH), 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya – Beirut – Lebanon, 1419 AH - 1998 AD.

- Imam Al-Faradi's commentary on Ibn Malik's Alfiyya, authored by: Shams Al-Din Al-Faradi (d. 981 AH), edited by: Abu Al-Kumait Muhammad Mustafa Al-Khatib, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1439 AH - 2018 AD.

- Explanation of Al-Kafiya Al-Shafiya, authored by: Ibn Malik Al-Ta'i (d. 671 AH), edited by: Abdul-Mun'im Ahmad Haridi, 1st edition, published by: Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of

Islamic Heritage, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, 1402 AH - 1982 AD.

- Al-Makudi's commentary on Ibn Malik's Alfiyya, authored by: Abd al-Rahman al-Makudi (d. 807 AH), edited by: Dr. Abd al-Hamid Hindawi, Al-Asriya Library – Beirut, 1425 AH - 2005 AD.

- Diya' al-Salik ila Awda' al-Masalik, authored by: Muhammad Abdul Aziz al-Najjar, 3rd edition, Al-Risalah Foundation, 1973 AD - 1393 AH.

- The Guide for the Seeker to Achieving the Clearest Paths, authored by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid (d. 1392 AH), Modern Library, Sidon - Beirut, 2008 AD - 1429 AH.

- The Book of Definitions, authored by: Al-Sharif Al-Jurjani (d. 816 AH), edited by: a group of scholars under the supervision of the publisher, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut - Lebanon, 1403 AH - 1983 AD.

- Al-Mufassal fi San'at al-I'rab, by: Al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by: Dr. Ali Bou Melhem, 1st edition, Al-Hilal Library - Beirut, 1993 AD.

- Al-Maqasid Al-Shafiya fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya, authored by: Al-Shatibi (d. 790 AH), edited by: a group of researchers, namely: Vol. 1/ Dr. Abdul Rahman bin Sulaiman Al-Uthaimin (d. 1436 AH), Vol. 2, Vol. 8, Vol. 9/ Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Vol. 3/ Dr. Ayad bin Eid Al-Thubaiti, Vol. 4/ Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna/ Dr. Abdul Majeed Qatamish, Vol. 5, Vol. 6/ Dr. Abdul Majeed Qatamish, Vol. 7/ Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dr. Sulaiman bin Ibrahim Al-Aayed, Dr. Al-Sayyid Taqi, 1st edition,

Publisher: Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, 1428 AH - 2007 AD.